الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشروع دعم القدرات التقنية والتكنولوجية

(2018 / 18)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 20 / 02 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 31/ 05 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمـــان العـــــش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 23 فيفري 2018
جلسة اللجنة: 31 ماي 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (06 مع و02 محتفظين) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 31 ماي 2018 **رئيس اللجنة:** منجي الرحوي **المقرر:** حسام بوننـي

تقديم الحكومة للمشروع:

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 21 ديسمبر 2017 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ جملي قدره 72 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 190 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع دعم القدرات التقنية والتكنولوجية بالمنظومة التربوية في تونس والذي سيتم تنفيذه من قبل وزارة التربية.

I ـ أهم ملامح ومكونات المشروع:

يندرج مشروع دعم القدرات التقنية والتكنولوجية بالمنظومة التربوية في تونس في إطار السعي إلى تكريس مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص وإرساء مقوّمات الجودة وكذلك دعم المسالك والشعب من أجل دفع التشغيلية. ويهدف بالأساس إلى تطوير أنماط التعليم العلمي والتقني والتكنولوجي والفني وتحسين البنية التحتية وتوفير المستلزمات المتعلقة بخدمات الإسناد المدرسي من أجل مقاومة الفشل المدرسي والانقطاع المبكّر عن الدراسة.

ويعتبر هذا المشروع حلقة محورية لإنجاح عملية التأهيل الشامل والتطوير ضمن الاستراتيجية القطاعية 2016 ـ 2020. ويتكون هذا المشروع من ثلاثة مكونات أساسية:

1) دعم تنمية القدرات التقنية والتكنولوجية من أجل الرّفع من التشغيلية بكلفة 61 مليون أورو: ويتعلق هذا العنصر أساسا:

ـ بتنمية المناهج التقنية والتكنولوجية في المدارس الإعدادية والمعاهد بما يتماشى مع متطلبات سوق الشغل والرّفع من عدد التلاميذ بهذه المؤسسات التربوية لاسيما من الإناث مما من شأنه أن يضمن الحدّ الأدنى من التكوين التقني والتكنولوجي للتلاميذ حتى في صورة انقطاعهم عن الدراسة وهو ما يساعد على إدماجهم بأكثر سهولة في سوق الشغل،

ـ بدعم إصلاح منظمة التوجيه الدراسي ودعم التعاون بين القطاع العام والخاص لقبول وتكوين التلاميذ في المجالات المتعلقة بالقطاع التقني والتكنولوجي،

ـ إلى جانب التأكيد على الإنصاف وتكافؤ الفرص وتركيز مزيد من الجهود للتدخّل في باب الإطعام المدرسي من خلال التأهيل الشامل لهذه الخدمة المدرسية قصد خلق بيئة داعمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تمكّن من إيجاد فرص للتشغيل للشباب العاطل عن العمل في مجالات الإطعام المدرسي، وأيضا تطوير الثقافة التّلمذية والمهارات الحياتية لدى الناشئة ودفع قيم العيش السليم لديهم في محيط دراستهم.

2) تنمية القدرات الرقمية وضمان نفاذ مندمج للهياكل الدراسية بكلفة 66 مليون أورو: ويتعلق هذا العنصر أساسا:

- بدعم القدرات الرقمية للتلاميذ والمكونين،
- وضع آليات تكوين رقمي عن بعد،
- تكوين المتكونين والمتفقدين والأساتذة في هذا المجال،
- وضع آليات متابعة لجودة هذا التكوين،
- وضع آليات لمتابعة المسار التعليمي للتلاميذ.

3) دعم فني من أجل تنفيذ المشروع بكلفة 3 مليون أورو: يتعلق هذا العنصر أساسا بدعم المنظومة الإعلامية والإحصائية في مجال التربية وتكوين المعنيين بإصلاح هذا القطاع إلى جانب تمويل الحملات التحسيسية والإعلامية لهذا الإصلاح وتقديم الدعم الفني اللازم للهيكل المعني بتنفيذ هذا المشروع.

4) إلى جانب تخصيص 14 مليون أورو لتغطية المصاريف الطارئة والمخاطر المالية للمشروع.

II ـ الشروط المالية للقرض:

ـ نسبة الفائدة: 0,448 %	= اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = 0,272 ـ %، يضاف إليه هامش التعاقد وهو قار = 0,8 %ـ، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك وهو متغير = 0,18 ـ، يضاف إليه هامش اختيـار روزنامة سداد متغيرة = 0,1 %.
ـ عمولة افتتاح: 0,25 %	تُحتسب على المبلغ الجُملي للقرض ويستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.
ـ عمولة التعهّد: 0,25 %	تُحتسب سنويا على المبلغ غير المسحوب وتُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.
ـ فترة السداد:	19 سنة منها 7 سنوات إمهال.

III ـ فترة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز هذا المشروع خلال الفترة 2018 ـ 2022.

أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 31 ماي 2018 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

ودار نقاش حول الشروط المالية للقرض، واستحسن أغلب النواب هذه الشروط واعتبروها ميسّرة وتفاضلية، كما أن مدّة السّداد معقولة ومقبولة مقارنة بقروض أخرى وخاصة تلك التي يتم إصدارها على السوق المالية.

ومن جهة أخرى، اعتبروا أن منح تونس قروضا بهذه الشروط يعود أساسا إلى مساهمتها في هذه المؤسسات المالية على غرار البنك الإفريقي للتنمية، وأكّدوا على بذل الحكومة لمزيد من الجهد في التفاوض مع هذه المؤسسات عوضا عن الخروج على الأسواق المالية والتي هي مُكلفة.

وأكّد عدد من النواب أن وزارة التربية في حاجة إلى مثل هذه القروض في ظلّ الوضعية المتردّية التي تشهدها المدارس والمنظومة التربوية بصفة عامّة وهي في حاجة إلى مبالغ أرفع بكثير من هذا القرض للنهوض بالبنية التحتية للمدارس.

غير أن أحد النواب اعتبر أن شروط القرض ليست تفاضلية حيث أن هذه النّسب يعتمدها البنك الإفريقي للتنمية على كل القروض التي يمنحها وهي شروط ليست خاصة بتونس، ورأى أن عمولتي التعهّد والافتتاح مرتفعين نسبيا.

ومن جهة أخرى، رأى نواب آخرون أن المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب تحتاج إلى مزيد التوضيح والتدقيق حيث احتوت هذه الوثيقة على معطيات وبيانات عامّة علما وأن بعض البرامج والمشاريع تمّ رصد تمويلات لها سابقا، كما أنه يصعُب متابعة صرف مثل هذه القروض في إنجاز المشاريع، وطالبوا بتحديد الاحتياجات الحقيقية بكل دقّة.

واعتبر عدد من النواب أن هذا القرض موجّه أساسا لدعم الميزانية وطلبوا عقد جلسة استماع إلى السيد وزير التربية. ونظرا لاستعجال النظر في مشروع هذا القانون اقترح نواب آخرون النظر فيه وتوجيه كل الأسئلة والاستفسارات على السيد الوزير في الجلسة العامة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
منجي الرحوي	الهادي بن ابراهم